البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2020

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	43

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال نفس الفترة من عام 2018. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.0% خلال ذات الشهر من عام 2019. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2019 ليصل الى 19.0% مقابل 18.7% خلال نفس الربع من عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في شهر كانون الثاني من 2020 ما مقداره 14,459.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهور.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 34,971.4 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 27,235.3 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 35,340.7 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 1,867.9 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,058.4 مليون دينار (-3.4% من GDP) خلال عام 2019، بالمقارنة مع عجز مقداره 727.6 مليون دينار (-2.4% من GDP) خلال عام 2018. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,517.3 مليون دينار، ليصل إلى 17,738.0 مليون دينار (56.9% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 250.7 مليون دينار، ليصل إلى 12,338.2 مليون دينار (39.6% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2019 عن مستواها المتحقق في نهاية عام 2018 لتصل إلى 96.6% من GDP.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2019 بنسبة 7.3% لتبلغ 5,902.2 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 4.8% لتبلغ 13,729.1 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 12.2% ليصل إلى 7,826.9 مليون دينار مقارنة مع عام 2018. وتشير البيانات الأولية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 11.4% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 6.3% بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2019. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2019 إلى ارتفاعها بنسبة 0.9% مقارنة مع عام 2018. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 770.7 مليون دينار (3.4% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,039.0 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 4.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 10.5% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2018. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 473.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 542.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,998.1 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 14,459.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهور.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 34,971.4 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 27,235.3 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 35,340.7 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020، باستثناء سعر الفائدة على ودائع تحت الطلب والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 1,867.9 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 15,169.9 مليون دينار، مقابل 14,914.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية كانون الثاني			
2020	2019		2019
US$ 14,459.4 0.9%	US$ 13,289.0 -0.8%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,329.3 7.0%
34,971.4 0.0%	33,227.4 -0.4%	السيولة المحلية	34,969.7 4.8%
27,235.3 0.6%	26,214.1 0.4%	التسهيلات الائتمانية	27,079.7 3.7%
24,126.0 0.5%	23,069.2 0.3%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,996.2 4.3%
35,340.7 0.1%	33,648.8 -0.6%	إجمالي ودائع العملاء	35,305.3 4.3%
27,041.3 -0.2%	25,513.5 -0.6%	ودائع بالدينار	27,107.3 5.6%
8,299.4 1.2%	8,135.3 -0.6%	ودائع بالعملات الأجنبية	8,198.0 0.2%
28,439.2 0.5%	26,872.5 -0.3%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,292.1 5.0%
22,221.2 0.4%	20,797.4 -0.2%	ودائع بالدينار	22,130.5 6.2%
6,218.0 0.9%	6,075.1 -0.4%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,161.6 1.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

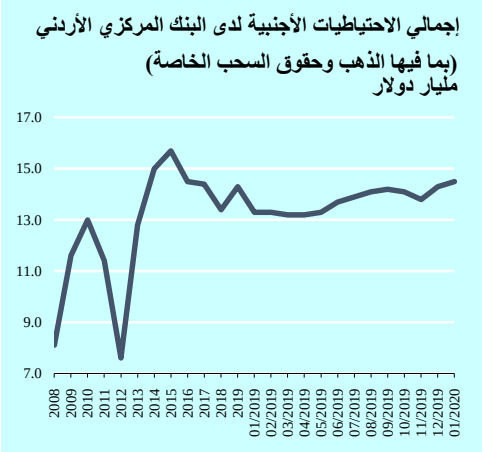

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 14,459.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهور.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 35.0 مليار دينار، وهذا الرصيد مماثل تقريباً للرصيد المسجل في نهاية عام 2019.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 مع نهاية عام 2019، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 30.3 مليار دينار، وهذا الرصيد مماثل تقريباً للرصيد المسجل في نهاية عام 2019.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 4.6 مليار دينار، محافظاً تقريباً على مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

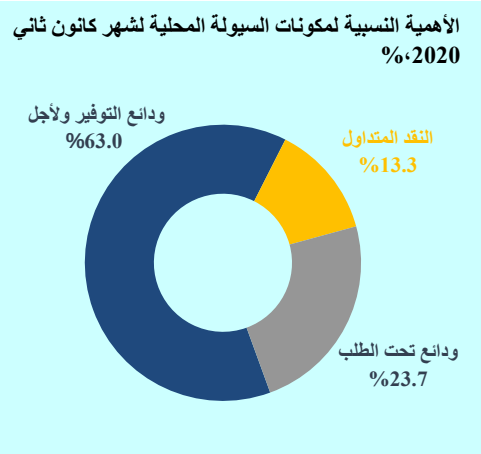

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 27.5 مليار دينار، وهذا الرصيد مماثل تقريباً للرصيد المسجل في نهاية عام 2019.

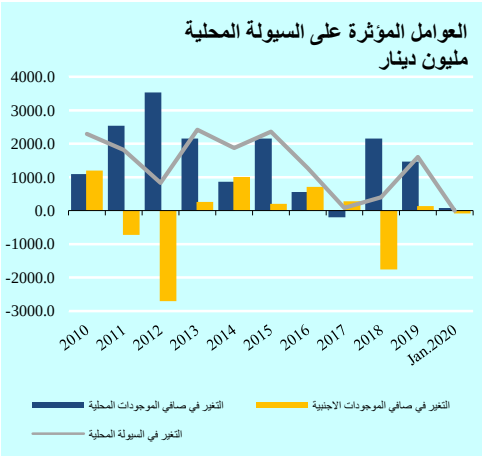

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 7.4 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 7.5 مليار دينار في نهاية عام 2019. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 10.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية كانون الثاني			
2020	2019		2019
7,424.6	**7,068.4**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,506.9**
10,061.5	9,084.7	البنك المركزي	9,974.9
-2,636.9	-2,016.3	البنوك المرخصة	-2,468.0
27,546.8	**26,159.0**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**27,462.8**
-4,902.9	-4,298.7	البنك المركزي، منها:	-4,810.9
371.0	497.0	الديون على القطاع العام (صافي)	570.3
-5,296.4	-4,818.1	أخرى (صافي*)	-5,404.1
32,449.7	30,457.7	البنوك المرخصة	32,273.5
11,267.9	10,435.6	الديون على القطاع العام (صافي)	11,335.3
24,828.2	23,751.7	الديون على القطاع الخاص	24,724.3
-3,646.5	-3,729.7	أخرى (صافي)	-3,786.1
34,971.4	**33,227.4**	**السيولة المحلية (M2)**	**34,969.7**
4,646.5	**4,275.8**	**النقد المتداول**	**4,631.0**
30,324.9	**28,951.6**	**الودائع، منها:**	**30,338.7**
6,298.7	6,145.1	بالعملات الأجنبية	6,237.6

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعـار الفائـدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي، للمرة الأولى خلال العام الجاري، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 3.50%.
- سعر إعادة الخصم: 4.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 3.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 3.50%.

ويأتي هذا القرار مواكباً لتطورات أسعار الفائدة في الأسواق الإقليمية والدولية، كما ويهدف هذا القرار إلى تعزيز نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية، وتحفيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

كانون الثاني 2020	كانون الثاني 2019		2019
4.00	4.75	سعر الفائدة الرئيسى للبنك المركزي	4.00
5.00	5.75	إعادة الخصم	5.00
4.75	5.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.75
3.25	4.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	3.25
4.00	4.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.00
4.00	4.75	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

أسعـار الفائـدة علـى الودائـــع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 4.77%.

أسعار الفائدة على الودائع

كانون الثاني 2018 - كانون الثاني 2020 ، نسب مئوية

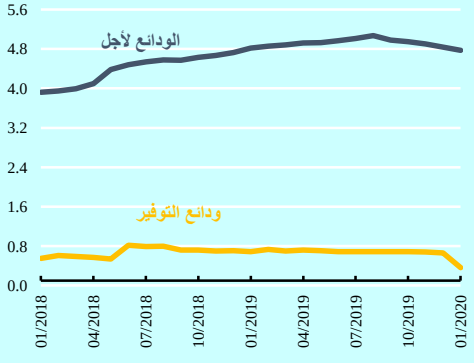

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 0.36%.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 0.46%.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.35%.
- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 89 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.66%.

أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية
كانون الثاني 2018 - كانون الثاني 2020، نسب مئوية

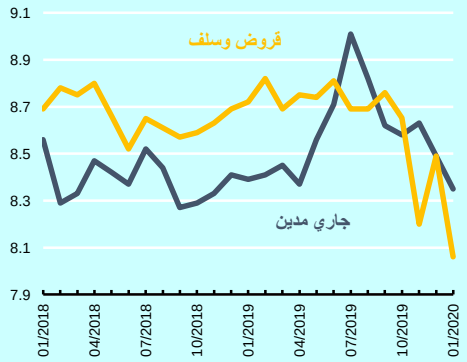

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2019		كانون الثاني 2019	كانون الثاني 2020	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.44	تحت الطلب	0.33	0.46	2
0.66	توفير	0.69	0.36	-30
4.84	لأجل	4.82	4.77	-7
	التسهيلات الائتمانية			
9.55	كمبيالات واسناد مخصومة	9.12	8.66	-89
8.49	قروض وسلف	8.72	8.06	-43
8.49	جاري مدين	8.39	8.35	-14
9.33	الإقراض لأفضل العملاء	9.69	9.33	0

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 43 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.06%.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما نسبته 9.33%، مستقراً عند مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بما مقداره 155.6 مليون دينار، أو ما نسبته (0.6%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 102.3 مليون دينار (0.4%) خلال نفس الشهر من عام 2019.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في شهر كانون الثاني من عام 2020، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 129.8 مليون دينار (0.5%)، والمؤسسات المالية بمقدار 49.6 مليون دينار، والحكومة المركزية بمقدار 1.3 مليون دينار (0.1%). في المقابل، انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 21.7 مليون دينار (3.2%)، والمؤسسات العامة بمقدار 3.4 مليون دينار (0.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 35,340.7 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 35.4 مليون دينار (0.1%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل انخفاض بلغ 199.3 مليون دينار (0.6%) خلال نفس الشهر من عام 2019.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 27.0 مليار دينار و8.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، وذلك مقابل 27.1 مليار دينار للودائع بالدينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2019.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشـرات بورصــة عمان تبايناً في أدائها خلال شـهر كانون الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع مســتوياتها المســجلة خلال عام 2019. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 حوالي 105.0 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 53.4 مليون دينار (33.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 501.2 مليون دينار (15.3%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **عــدد الأسهــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 43.2 مليون سهم (31.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 93.1 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 121.5 مليون سهم (35.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **الرقم القياسـي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ارتفاعاً قدره 52.7 نقطة (2.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,867.9 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 42.8 نقطة (2.2%) خلال نفس الشهر من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 67.3 نقطة (2.7%)، وقطاع الصناعة بمقدار 65.7 نقطة (3.5%)، وقطاع الخدمات بمقدار 35.1 نقطة (2.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

كانون الثاني			
2020	2019		2019
1,867.9	**1,951.6**	**الرقم القياسي العام**	**1,815.2**
2,517.3	2,683.4	القطاع المالي	2,450.0
1,922.7	1,945.6	قطاع الصناعة	1,857.0
1,328.1	1,317.9	قطاع الخدمات	1,293.0

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما مقداره 15.2 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 255.1 مليون دينار (1.7%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 256.4 مليون دينار (1.6%) خلال نفس الشهر من عام 2019.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون الثاني 2019 - كانون الثاني 2020

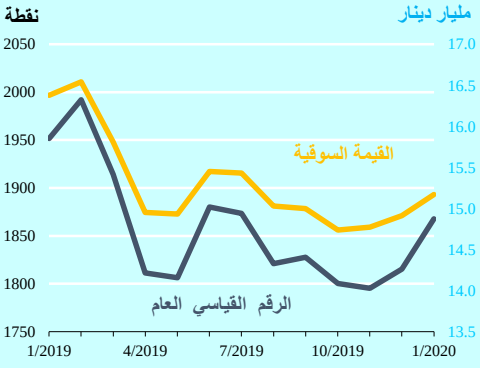

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 تدفقاً سالباً بلغ 3.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 0.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 ما قيمته 19.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 23.1 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2019			كانون الثاني 2019	كانون الثاني 2020
1,585.4	حجم التداول		90.9	105.0
6.4	معدل التداول اليومي		4.3	5.0
14,914.8	القيمة السوقية		16,379.1	15,169.9
1,247.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)		65.7	93.1
114.1	صافي استثمار غير الأردنيين		0.2	-3.7
528.7	شراء		26.3	19.4
414.6	بيع		26.1	23.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 1.9%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2018. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.5% خلال الربع الثالث من عام 2019، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو خلال ذات الربع من عام 2018.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 بنسبة 1.9% مقابل نمو نسبته 2.0% خلال نفس الفترة من العام السابق، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.6% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2018.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بنسبة 1.7%، مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الشهر من عام 2019.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2019 ليصل إلى 19.0% (17.7% للذكور و24.1% للإناث)، وذلك مقابل 18.7% (16.9% للذكور و25.7% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 48.3%) و20-24 سنة (بواقع 39.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة تباطؤاً طفيفاً في أدائه خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، إذ نما بنسبة 1.9% بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال ذات الفترة من عام 2018. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 0.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.3% خلال نفس الفترة من عام 2018). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، محافظاً على معدل نموه المسجل خلال ذات الفترة من عام 2018. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.6% مقابل نمو نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2018، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.6% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2018.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2017-2019، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.3	1.9	1.9	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	3.5	4.0	3.7	**3.9**
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	2.0	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	4.0	3.9	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.8	1.9		
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.3	3.5		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2016-2019، %

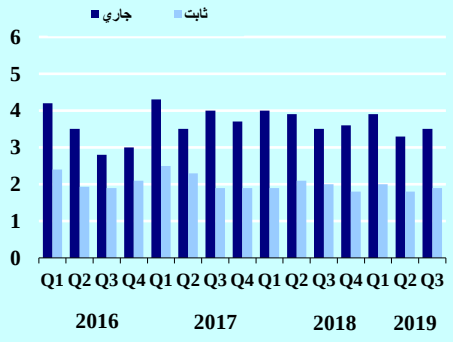

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية) . وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 84.2% من النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو الثلاثة أرباع الأولى		المساهمة في النمو (نقطة مئوية) الثلاثة أرباع الأولى	
	2018	2019	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	1.9	2.0	1.9
الزراعة	3.2	2.6	0.2	0.1
الصناعات الاستخراجية	2.0	5.7	-	0.1
الصناعات التحويلية	1.5	1.3	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	2.3	1.7	0.1	0.1
الانشاءات	-0.3	-0.3	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.3	1.0	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.1	1.2	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.0	3.1	0.3	0.3
خدمات المال والتامين	3.6	3.6	0.3	0.3
العقارات	2.6	2.5	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.9	3.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.1	1.9	0.1	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.8	2.8	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 تفاوتاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسنت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية "، و"منتجو الخدمات الحكومية"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"المطاعم والفنادق"، شهدت قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية، و" الكهرباء والمياه"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و" تجارة الجملة والتجزئة"، تباطؤاً في أدائها، فيما لا يزال قطاع الانشاءات يشهد تراجعاً في أداءه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل عدد المغادرين (14.5%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (5.5%). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها المساحات المرخصة للبناء (35.1%)، وحجم التداول في سوق العقار (12.0%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (6.9%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	2018	المؤشـــر	2019
4.5	-21.5	**المساحات المرخصة للبناء**	-35.1
-2.4	-7.0	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-6.9
-4.9	-12.7	المنتجات الغذائية	5.6
-3.1	-7.2	منتجات التبغ	7.8
-7.3	-16.9	منتجات نفطية مكررة	-20.3
-6.3	-4.3	صنع الملابس	-7.1
1.9	-5.6	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-7.2
0.3	27.7	المنتجات الكيميائية	14.3
13.4	0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	5.5
-13.8	-6.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	2.9
13.6	0.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	5.5
6.9	3.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	1.2
8.4	10.6	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-16.4
7.3	7.4	**عدد المغادرين**	14.5
-14.1	-13.1	**حجم التداول في سوق العقار**	-12.0

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 1.7% خلال شهر كانون الثاني من عام 2020، بالمقارنة مع تضخم نسبته 2.0% خلال ذات الفترة من عام 2019. يجدر بالذكر بأن دائرة الإحصاءات العامة قامت بتغيير سنة الأساس لسلة المستهلك (CPI) لتصبح 2018 بدلاً من 2010. وجاء معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "الفواكه والمكسرات" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 4.5% خلال شهر كانون الثاني من عام 2019.
  - مجموعة النقل والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 4.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.9% خلال شهر كانون الثاني من عام 2019.

معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني للأعوام (2012-2020)، %

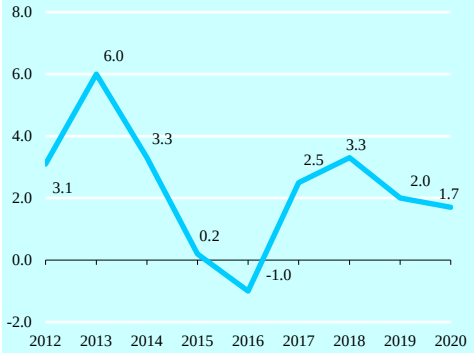

معدل التضخم خلال كانون الثاني للعامين 2019 - 2020

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2019	2020	2019	2020
جميع المواد	**100.0**	**2.0**	**1.7**	**2.0**	**1.7**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**3.3**	**1.7**	**0.9**	**0.5**
الغذاء	**23.8**	**3.1**	**1.9**	**0.7**	**0.5**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	13.7	1.3	0.5	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	-4.9	0.9	-0.2	0.0
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	-1.2	0.7	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	1.2	1.9	0.0	0.1
الزيوت والدهون	1.7	5.6	-2.3	0.1	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	-4.5	8.4	-0.1	0.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	11.7	4.4	0.3	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**-0.2**	**-1.9**	**0.0**	**-0.1**
المشروبات الكحولية	**0.0**	0.4	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	-0.2	-1.9	0.0	-0.1
3) الملابس والأحذية	**4.1**	**-1.3**	**-2.2**	**-0.1**	**-0.1**
4) المساكن، منها:	**23.8**	**2.0**	**1.1**	**0.5**	**0.3**
الإيجارات	17.5	1.9	1.2	0.3	0.2
الوقود والإنارة	4.7	2.6	0.8	0.1	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**1.3**	**0.8**	**0.1**	**0.0**
6) الصحة	**4.0**	**2.9**	**1.1**	**0.1**	**0.0**
7) النقل	**16.0**	**1.9**	**4.9**	**0.3**	**0.8**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**-3.2**	**3.3**	**-0.1**	**0.1**
10) التعليم	**4.3**	**1.4**	**2.8**	**0.1**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**6.1**	**0.8**	**0.1**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**1.3**	**1.2**	**0.1**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة المساكن والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.0% خلال شهر كانون الثاني من عام 2019، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 1.2% مقابل ارتفاع نسبته 1.9% خلال شهر كانون الثاني من عام 2019.
- مجموعة التعليم والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4% خلال شهر كانون الثاني من عام 2019.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود برفع معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 1.4 نقطة مئوية.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات ابرزها "الزيوت والدهون" (2.3%)، "الملابس والأحذية" (2.2%) و"التبغ والسجائر" (1.9%). وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 0.2 نقطة مئوية.

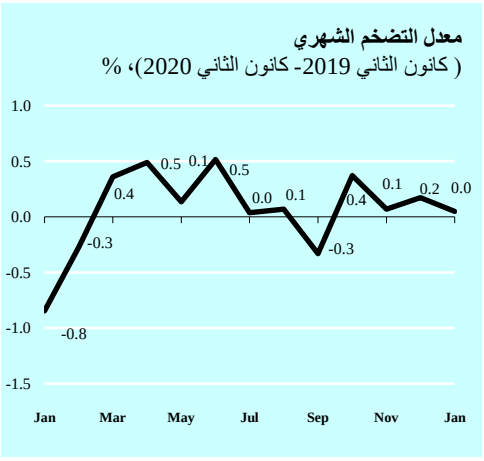

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 فقد شهد استقراراً بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون الأول 2019). ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (4.2%)، "النقل" (0.4%)، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود الأخرى، أبرزها اللحوم والدواجن (2.8%)، و"المطاعم والفنادق" (0.2%).

سوق العمل

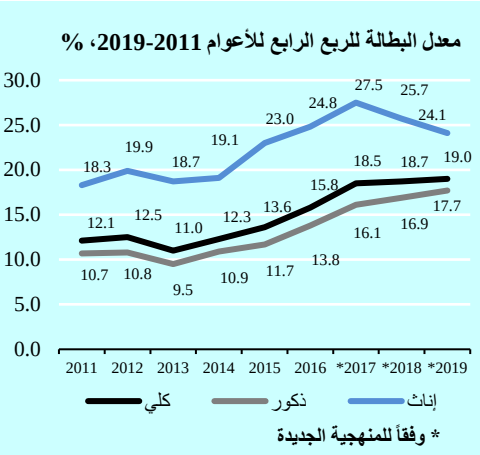

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.0% (17.7% للذكور و24.1% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2019، وذلك مقابل 18.7% (16.9% للذكور و25.7% للإناث) خلال عام 2018.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل اعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2019 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 48.3%) و20-24 سنة (بواقع 39.7%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.4% خلال 2019.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.1% (54.3% للذكور و13.5% للإناث)، بالمقارنة مع 35.8% (55.9% للذكور و15.2% للإناث) خلال عام 2018.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.6%

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,058.4 مليون دينار (-3.4% من GDP) خلال عام 2019، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 727.6 مليون دينار (-2.4% من GDP) خلال عام 2018. وفي حال استثناء المنح الخارجية (788.4 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,846.8 مليون دينار (-5.9% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,622.3 مليون دينار (-5.4% من GDP) خلال عام 2018.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,517.3 مليون دينار، ليصل إلى 17,738.0 مليون دينار (56.9% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 250.7 مليون دينار، ليصل إلى 12,338.2 مليون دينار (39.6% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 1,767.9 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 30,076.2 مليون دينار (96.6% من GDP)، مقابل 28,308.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 (94.4% من GDP).
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام 2019 بمقدار 129.6 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,278.1 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,646.8 مليون دينار، ليصل إلى 16,459.9 مليون دينار (52.8% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,897.5 مليون دينار، ليصل إلى 28,798.1 مليون دينار (92.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018:

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون الأول من عام 2019 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 بمقدار 141.8 مليون دينار، أو ما نسبته 10.7% لتصل الى 1,187.3 مليون دينار. أما خلال عام 2019، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 85.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.1%، عن مستواها خلال عام 2018 لتصل إلى 7,754.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض المنح الخارجية بمقدار 106.3 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 21.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2019

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الأول		معدل النمو	كانون الثاني – كانون الأول		معدل النمو
	2018	2019	%	2018	2019	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**1,329.1**	**1,187.3**	**10.7-**	**7,839.6**	**7,754.3**	**1.1-**
الإيرادات المحلية، منها:	746.8	611.4	18.1-	6,944.9	6,965.9	0.3
الإيرادات الضريبية، منها:	433.5	429.0	1.0-	4,535.6	4,680.8	3.2
ضريبة المبيعات	307.6	347.4	12.9	3,184.6	3,302.4	3.7
الإيرادات الأخرى	312.0	181.5	41.8-	2,398.4	2,276.1	5.1-
المنح الخارجية	582.3	575.9	1.1-	894.7	788.4	11.9-
إجمالي الإنفاق	**1,081.8**	**957.0**	**11.5-**	**8,567.3**	**8,812.7**	**2.9**
النفقات الجارية	820.9	698.6	14.9-	7,619.6	7,897.2	3.6
النفقات الرأسمالية	260.9	258.4	1.0-	947.7	915.5	3.4-
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**247.3**	**230.3**	**-**	**727.6-**	**1,058.4-**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	**-**	**-**	**-**	**2.4-**	**3.4-**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2019 بمقدار 21.0 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، مقارنة مع عام 2018 لتصل إلى 6,965.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 145.2 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 122.3 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.9 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

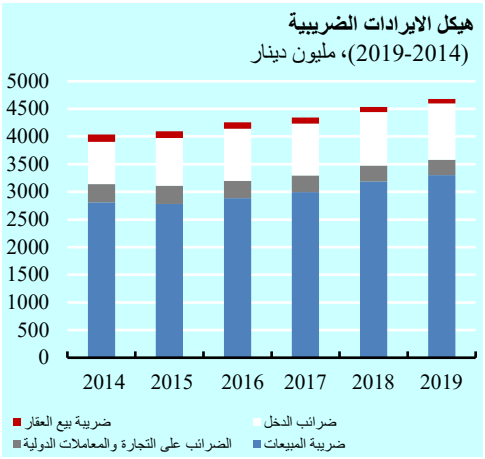

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2019 بمقدار 145.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، مقارنة مع عام 2018 لتصل إلى 4,680.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.2% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 117.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، لتبلغ 3,302.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 70.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 115.4 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 87.2 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 5.7 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 90.3 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 55.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.7%، لتصل إلى 1,020.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 21.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 31.7 مليون دينار، أو ما نسبته 15.6% لتصل إلى 234.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى بدء العمل بالقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي تم إقراره في نهاية عام 2018، بالإضافة إلى تمديد فترة الاستفادة من الإعفاء من غرامات التأخير المترتبة على المكلفين حتى نهاية حزيران 2019. كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 23.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.1% لتصل الى 785.7 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 77.0% من اجمالي الضرائب على الدخل والأرباح. وتشير بيانات بورصة عمان إلى ارتفاع صافي ارباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بنسبة 0.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، حيث بلغ صافي الأرباح 930.2 مليون دينار مقارنة مع 927.7 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2018.

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 16.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، لتبلغ 276.6 مليون دينار.

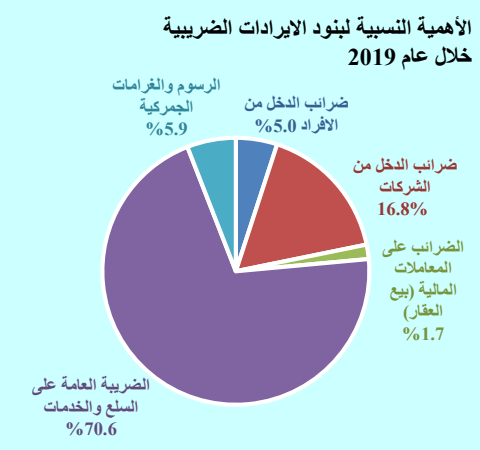

- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 11.4 مليون دينار، أو ما نسبته 12.3%، لتبلغ 81.6 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2019 بمقدار 122.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.1%، لتصل إلى 2,276.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الإيرادات المختلفة بمقدار 235.3 مليون دينار لتبلغ 956.2 مليون دينار، وانخفاض ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 18.2 مليون دينار لتصل الى 883.6 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 131.3 مليون دينار لتصل الى 436.4 مليون دينار (منها 393.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 271.3 مليون دينار خلال عام 2018).
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2019 بمقدار 1.9 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2018، لتبلغ 9.0 مليون دينار.

- **المنح الخارجية**

انخفضت المنح الخارجية خلال عام 2019 بمقدار 106.3 مليون دينار، أو ما نسبته 11.9%، لتصل إلى 788.4 مليون دينار، مقابل 894.7 مليون دينار خلال عام 2018.

- **النفقات العامة**

انخفضت النفقات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2019 بمقدار 124.8 مليون دينار، أو ما نسبته 11.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018، لتبلغ 957.0 مليون دينار. أما خلال عام 2019، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 245.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.9%، مقارنة مع عام 2018، لتبلغ 8,812.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 3.6%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 3.4%.

هيكل النفقات العامة
(2014-2019)، مليون دينار

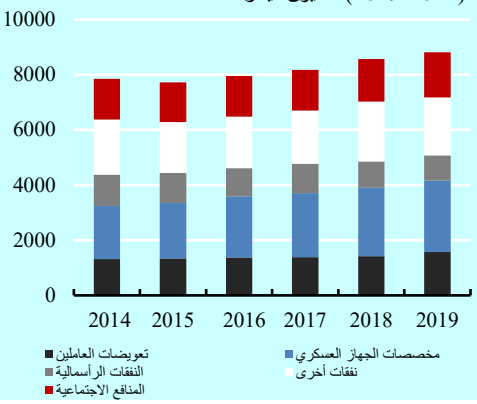

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2019 بمقدار 277.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%، لتصل إلى ما مقداره 7,897.2 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 89.6% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 88.2%، مقابل 91.1% خلال عام 2018. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة لما يلي:

- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 149.4 مليون دينار، لتصل إلى 1,568.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 109.0 مليون دينار، ليصل الى 1,113.4 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 108.7 مليون دينار، لتصل إلى 2,590.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 40.3 مليون دينار، لتصل إلى 335.8 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 38.4 مليون دينار، لتصل إلى 1,369.9 مليون دينار .
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 39.9 مليون دينار، لتصل إلى 351.5 مليون دينار.

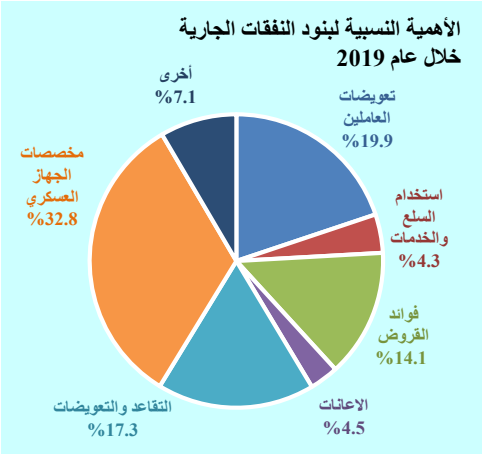

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال عام 2019 بمقدار 32.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.4%، مقارنة مع عام 2018، لتصل إلى 915.5 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

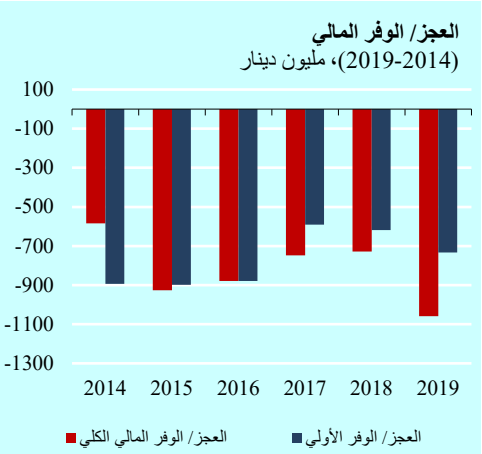

- حققت الموازنة العامة، عجزاً مالياً كلياً بعد المنح الخارجية، خلال عام 2019 بمقدار 1,058.4 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 727.6 مليون دينار خلال عام 2018. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة العجز المالي إلى GDP نحو 3.4% مقابل عجز نسبته 2.4% خلال عام 2018. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,846.8 مليون دينار (-5.9% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,622.3 مليون دينار (-5.4% من GDP) خلال عام 2018.

- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 733.4 مليون دينار (-2.4% من GDP) خلال عام 2019، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 618.0 مليون دينار (-2.1% من GDP) خلال عام 2018. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة فائض أولي مقداره 55.0 مليون دينار (0.2% من GDP)، مقابل فائض أولي مقداره 276.7 مليون دينار (0.9% من GDP) خلال عام 2018.

الدين العام

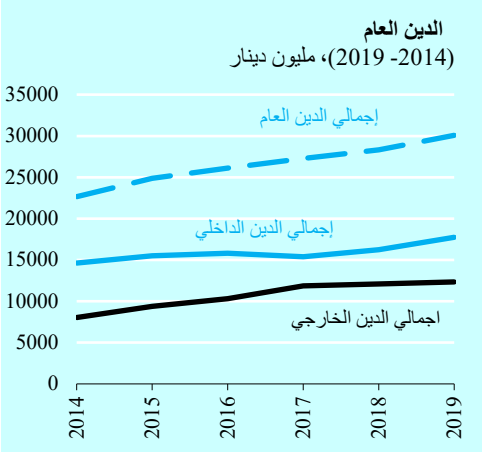

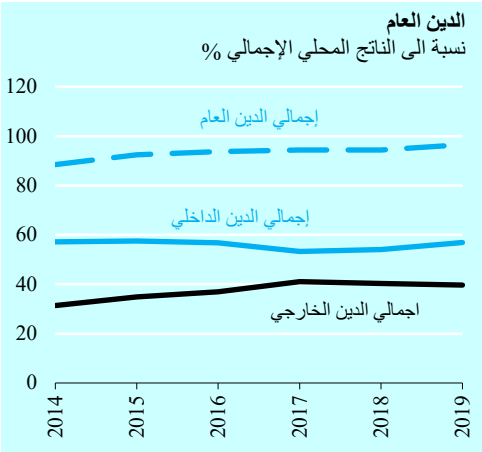

■ ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية عام 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,517.3 مليون دينار، ليصل إلى 17,738.0 مليون دينار (56.9% من GDP مقابل 54.1% من GDP في نهاية عام 2018). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 1,863.9 مليون دينار، وانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 346.7 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2018، ليصلا إلى 15,216.2 مليون دينار و2,521.8 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 1,865.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 14,940.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، والبالغ 271.7 مليون دينار. أمّا انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 274.2 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 1,983.8 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 72.5 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 538.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 250.7 مليون دينار، ليصل إلى 12,338.2 مليون دينار (39.6% من GDP مقابل 40.3% من GDP في نهاية عام 2018). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 73.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.9%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.4%، والدينار الكويتي (5.0%)، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (4.0%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2019 بمقدار 1,767.9 مليون دينار، ليصل إلى نحو 30,076.2 مليون دينار (96.6% من GDP)، مقابل 28,308.3 مليون دينار (94.4% من GDP)، في نهاية عام 2018.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام 2019 بمقدار 129.6 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,278.1 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,646.8 مليون دينار، ليصل الى 16,459.9 مليون دينار (52.8% من GDP مقابل 49.4% من GDP في نهاية عام 2018). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,897.5 مليون دينار ليصل الى 28,798.1 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 92.4% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 89.7% من GDP في نهاية عام 2018.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال عام 2019 بمقدار 846.1 مليون دينار بالمقارنة مع عام 2018، لتبلغ 2,146.2 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,724.1 مليون دينار، وفوائد بقيمة 422.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2020

آذار

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2020		معدل النمو %
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	775	745	3.9-
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,000	965	3.5-
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,150	1,115	3.0-
السولار	فلس/لتر	605	555	8.3-
الكاز	فلس/لتر	595	555	6.7-
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	352.5	328.5	6.8-
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	444	390	12.2-
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	449	395	12.0-
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	464	410	11.6-
الإسفلت	دينار/طن	347.4	323.4	6.9-

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/3/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، وذلك مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:
  - يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
  - يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تاريخ 2010/6/1، أوالمتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
  - يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.
  - لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أوقاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدات الفرعيات العاملات في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.

- قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقدي البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2019

كانون الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الأول 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

تشرين الثاني

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة الخاصة على السيارات التي تعمل كلياً على الكهرباء، لتصبح على النحو التالي:
  - 10% على سيارات الكهرباء التي لا تتجاوز 250 كليو واط.
  - 15% على سيارات الكهرباء التي تزيد على 250 كليو واط.
  - الإبقاء على نسبة 25% للسيارات المصممة للاستعمال خارج الطرق العامة أو المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للإسعاف ونقل الموتى.
- قرر مجلس الوزراء إلغاء ضريبة الوزن على المركبات والاستعاضة عنها بضريبة 4% من قيمة السيارة.

- قرر مجلس الوزراء إجراء تعديلات على نسب الاستهلاك للسيارات المستعملة أو غير المستعملة في جداول التعريفة الجمركية، بشكل تراكمي خلال 5 سنوات، لتحتسب القيمة بتنزيل:
  - 15% من القيمة عن السنة الأولى التي تلي سنة الصنع.
  - 10% عن السنة الثانية.
  - 5% عن السنة الثالثة.
  - 3% عن السنة الرابعة.
  - 2% عن السنة الخامسة.
- اتخذ مجلس الوزراء عدة إجراءات بهدف تنشيط سوق العقار، على أن ينتهي العمل بهذه القرارت بتاريخ 2019/12/31، تضمنت ما يلي:
  - اعفاء الشقق التي لا تزيد مساحتها عن 150 م^2 غير شاملة الخدمات من رسوم التسجيل وتوابعها، بغض النظر عن البائع.
  - استيفاء فرق رسوم التسجيل للشقق التي تزيد مساحتها عن 150 م^2 بنسبة مخفضة مقدارها 50% عن النسبة المقررة مهما بلغت مساحة الشقة.
  - تخفيض رسوم تسجيل بيع الأراضي بنسبة 50% عن النسبة المقررة في قانون رسوم تسجيل الأراضي وتعديلاته.
  - تخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة 50% عن النسبة المقررة للأراضي بغض النظر عن البائع، وللشقق اذا كان البائع شخصاً طبيعياً.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر تشرين الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

تشرين الأول

- تنفيذاً للأمر الملكي السامي، قرر مجلس الوزراء زيادة الرواتب التقاعدية للمتقاعدين العسكريين المحالين على التقاعد قبل تاريخ 2010/6/1، ويعمل بها من تاريخ 2019/10/1، وذلك على النحو التالي:
  - زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين الذين تمت إحالتهم على التقاعد قبل تاريخ 2010/6/1، بقيمة إجمالية مقدارها 53.3 مليون دينار، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (28-38) دينار وفقاً للرتب العسكرية.

- زيادة رواتب ورثة المتقاعدين العسكريين المحالين على التقاعد أو المتوفين على رأس عملهم قبل تاريخ 2010/6/1، بواقع 20 دينار توزع بالتساوي على عدد الورثة.
- يصرف لورثة المتقاعدين العسكريين المحالين على التقاعد قبل تاريخ 2019/10/1، قيمة الزيادة المستحقة للورثة الواردة في البند السابق أعلاه.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر تشرين الأول 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

♦ أيلول

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر أيلول 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

■ صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2019، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 400 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:

- استيفاء مبلغ (175) دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
- استيفاء مبلغ (900) دينار عن كل عامل إضافي بعد العامل الأول في المنزل أو من في حكمه، كالبستاني أو الطاهي.
- استيفاء مبلغ (1000) دينار عن كل عامل في محلات المساج المرخصة، والملاهي الليلية والبارات والديسكو.
- استيفاء مبلغ (2400) دينار عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الاعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها.
- استيفاء مبلغ (1400) دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي.
- استيفاء مبلغ (1900) دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في قطاع الانشاءات أو التحميل والتنزيل، أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آب 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء فرض رسوم على شحنات الألبسة والاحذية وألعاب الاطفال والمواد الغذائية المشتراة إلكترونياً، وذلك على النحو التالي:
  - فرض 5 دنانير على الشحنات التي لا تزيد قيمتها على 50 دينار، يتم استفاؤها بموجب تصريح مختصر من خلال المنصة الإلكترونية للجمارك، وفي حال عدم التصريح، يفرض 15 دينار بدل خدمات جمركية، على أن لا تزيد قيمة الفواتير السنوية عن 500 دينار.
  - فرض 10 دنانير على الشحنات التي تزيد قيمتها على 50 دينار ولا تتجاوز 100 دينار، يتم استفاؤها بموجب تصريح مختصر من خلال المنصة الإلكترونية للجمارك، وفي حال عدم التصريح، يفرض 25 دينار بدل خدمات جمركية، على أن لا تزيد قيمة الفواتير السنوية عن 500 دينار.
  - الشحنات التي تزيد قيمتها على 1000 دينار، ينظم بها بيان امتعة مسافرين اصولي، ويستوفى عنها الرسوم والضرائب المقررة بموجب التشريعات النافذة.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر تموز 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

حزيران

- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2019، والمتضمن فرض ضريبة مقطوعة على المحروقات والمشتقات النفطية، وذلك على النحو التالي:
  - البنزين الخالي من الرصاص 90 بما مقداره 37 قرشاً/لتر.
  - البنزين الخالي من الرصاص 95 بما مقداره 57.5 قرشاً/لتر.
  - البنزين الخالي من الرصاص 98 بما مقداره 70 قرشاً/لتر.
  - السولار بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.
  - الكاز بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.

- الغاز البترولي المسال بما مقداره 60 ديناراً/طن.
- الإسفلت بما مقداره 45 ديناراً/طن.
- زيت الوقود بما مقداره 20 ديناراً/طن.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر حزيران 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على حزمة من الاجراءات التي من شأنها زيادة حجم التداول في سوق العقار، تضمنت ما يلي:

- شمول نظام المساحة المفرزة بين الشركاء (نظام إفراز الأربعات) لجميع مناطق المملكة باستثناء الأراضي الخاضعة لقوانين خاصة، لما لذلك من أثر في إزالة الشيوع وفي زيادة اعداد معاملات الإفراز.
- تخفيض أسعار الأساس لقيم العقارات بنسبة 20%.
- الإعفاء من رسوم الانتقال والتخارج للورثة حتى نهاية العام الحالي.

أيار

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر أيار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

نيسان

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر نيسان 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

آذار

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شبـاط

■ تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 10 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر شباط 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

■ قرر مجلس الوزراء الغاء الرسوم على الصادرات الزراعية حتى نهاية العام الحالي.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام معدل لنظام التبرعات المدرسية لسنة 2019، والمتضمن تخفيض قيمة التبرعات المدرسية للطلبة الاردنيين وتحديدها للطلبة غير الاردنيين في المراحل التعليمية وعلى النحو التالي:

المرحلة التعليمية	الطلبة الاردنيين	الطلبة غير الاردنيين
المرحلة الاساسية من الصف الاول الى الصف السادس	3 دنانير	40 دينار
المرحلة الاساسية من الصف السابع الى الصف العاشر	4 دنانير	40 دينار
المرحلة الثانوية الفروع الاكاديمية	6 دنانير	60 دينار
المرحلة الثانوية الفروع المهنية	6 دنانير	80 دينار

كانون الثاني

- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل للحافلات الخصوصية التي تعمل على نقل الطلاب، والمراد استبدالها، أو التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل لحافلات النقل السياحي، العاملة حالياً والمراد استبدالها، أو العاملة التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، أو في حالة ترخيص شركات جديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 18 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء عدم تمديد الإعفاء من الضريبة الخاصة الممنوح للسيارات التي تعمل بالكهرباء كلياً، لتصبح خاضعه لضريبة خاصة بنسبة 25%.
- قرر مجلس الوزراء تثبيت سعر الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر نيسان 2019، مع العمل على تخفيضه في حال تراجعت أسعار النفط عالمياً خلال هذه الفترة.

- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 35%، وذلك اعتباراً من 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 61 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% و16% لتصبح 4%، وذلك اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية. وقد شملت القائمة اللحوم المعلبة، والسمك، والجبن، والمعكرونة والخضروات، والفواكه، وملح الطعام، ومعجون الطماطم، بالإضافة إلى أقلام الرصاص.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2019

كانون الأول

- التوقيع على منحة مقدمة من الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 745.1 مليون دولار، وذلك لدعم الخزينة والتي تأتي ضمن برنامج المساعدات الامريكية الاقتصادية للاردن لعام 2019.
- التوقيع على أربعة اتفاقيات مساعدات مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 137.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 66 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة السابعة والثامنة من مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين.
  - 45 مليون يورو قرض ميسراً جداً لتمويل المرحلة الخامسة من برنامج إدارة مصادر المياه.
  - 25 مليون يورو قرض ميسراً جداً لتمويل المرحلة الثانية من مشروع التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه.
  - 1.5 مليون يورو منحة تكميلية للمرحلة الثانية من مشروع التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه.

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات مساعدات مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بقيمة 250 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 150 مليون يورو قرض ميسر لتمويل برنامج تنمية سياسة قطاع المياه من خلال الموازنة العامة.
  - 40 مليون يورو قرض ميسر لتمويل سياسة تنمية قطاع العدل من خلال الموازنة العامة.
  - 60 مليون يورو قرض ميسر جداً لتمويل مشروع صرف صحي شمال شرق البلقاء.

تشرين الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية بقيمة 4.2 مليون دولار، وذلك للمساهمة في تمويل صندوق الأردن الصحي للاجئين الذي تديره وزارة الصحة، وذلك من أجل تخفيف الضغوط المالية على الموازنة.
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون يورو مقدمة من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني (KFW)، لتمويل المرحلة الأولى من برنامج ترويج التعليم والتدريب المهني والتقني.

تشرين الأول

- التوقيع على اتفاقية مساعدات مقدمة من الحكومة الايطالية بقيمة 85 مليون يورو دعماً للموازنة العامة، وذلك للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025).

تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 50 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع إنشاء وتجهيز مدارس حكومية في مناطق مختلفة في المملكة، وتأتي هذه الاتفاقية ضمن تعهدات المملكة العربية السعودية الشقيقة في قمة مكة المكرمة.

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بقيمة 15.7 مليون دولار، لتمويل مشروع تعزيز الامن في مراكز ميناء العقبة.

حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل قرضين ميسرين جداً مقدمة من الوكالة الفرنسية للإنماء بقيمة 95 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 80 مليون يورو لدعم سياسة قطاع مالية البلديات من خلال الموازنة العامة، وذلك بهدف وضع برنامج عمل للإصلاحات والأنشطة لمنفعة 100 بلدية في الأردن.
  - 15 مليون يورو لدعم الموازنة العامة للمساهمة في تمويل موازنة 2019، والحفاظ على الانفاق الاستثماري الضروري للتنمية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشروع الابداع من اجل نمو المؤسسات وفرص العمل.

نيسان

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات للمساعدات التنموية مقدمة من الولايات المتحدة بقيمة 329 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2018، وذلك لتنفيذ عدة مشاريع وبرامج بشكل مباشر من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). موزعة على النحو التالي:
  - 265 مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والمياه والمرأة والشباب وسياسات النوع الاجتماعي.
  - 30 مليون دولار لدعم سيادة القانون، والحاكمية، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
  - 34 مليون دولار لتعزيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار وتعزيز تنافسية القطاع الخاص وتعزيز الفرص الاقتصادية.

آثار

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 65 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقتي دير علا والكرامة بمنطقة وادي الاردن.
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الاردنية والوكالة الفرنسية للإنماء (AFD) لتقديم حزمة تمويلية للأعوام (2019-2022) بسقف قيمته مليار يورو، موزعة على النحو التالي:
  - مبلغ 650 مليون يورو قروض ميسرة تتضمن قروض لدعم الموازنة العامة بقيمة 400 مليون يورو (بواقع 100 مليون يورو سنويا)، ومبلغ 250 مليون يورو قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية.
  - مبلغ 200 مليون يورو للتمويل غير السيادي "اقتراض غير حكومي ولا يتضمن ضمانات حكومية".
  - مبلغ 150 مليون يورو منح ومساعدات فنية ستقدم من خلال عدة مبادرات لدعم خطة الاستجابة الأردنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.5 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع تعزيز قدرات الدفاع المدني الاردني.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2019 بنسبة 0.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 555.5 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 7.3% مقارنة مع عام 2018 لتصل الى 5,902.2 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2019 بنسبة 12.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 1,118.0 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 4.8% مقارنة مع عام 2018 لتصل الى 13,729.1 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2019 انخفاضاً نسبته 21.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 562.5 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 12.2% مقارنة مع عام 2018 ليصل الى 7,826.9 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بنسبة 11.4% مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل الى 361.8 مليون دينار. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 6.3% خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 مقارنة بذات الشهر من عام 2019 لتصل الى 80.8 مليون دينار.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول من عام 2019 بنسبة 4.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليصل إلى 224.6 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد ارتفع اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 0.9% مقارنة مع عام 2018 ليبلغ 2,629.7 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 770.7 مليون دينار (3.4% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع عجز مقداره 2,039.0 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 4.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 10.5% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 473.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 542.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,998.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 317.4 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 690.9 مليون دينار خلال عام 2019، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 373.5 مليون دينار مقارنة مع عام 2018 ليبلغ 18,721.2 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – كانون الأول			
	2018	معدل النمو (%) 2018/2017	2019	معدل النمو (%) 2019/2018
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	19,094.7	0.2	18,721.2	-2.0
الصادرات الكلية	5,502.7	3.2	5,902.2	7.3
الصادرات الوطنية	4,674.7	3.8	4,992.1	6.8
المعاد تصديره	828.0	-0.1	910.1	9.9
المستوردات	14,420.0	-0.9	13,729.1	-4.8
الميزان التجاري	-8,917.3	-3.3	-7,826.9	-12.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني – كانون الأول		
	2018	2019	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,228.5	1,356.9	10.5
السعودية	503.7	544.9	8.2
الهند	485.7	496.4	2.2
العراق	469.4	426.6	-9.1
الكويت	171.3	209.6	22.4
الامارات	184.3	186.3	1.1
الصين	74.3	142.5	91.8
المستوردات			
السعودية	2,392.5	2,205.9	-7.8
الصين	1,964.7	2,191.6	11.5
الولايات المتحدة الأمريكية	1,252.6	1,135.9	-9.3
تركيا	547.5	625.5	14.2
الهند	402.5	611.8	52.0
ألمانيا	659.8	583.9	-11.5
مصر	396.4	562.5	41.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال من عام 2019 ارتفاعاً نسبته 7.3% لتصل إلى 5,902.2 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 317.4 مليون دينار (6.8%) لتصل إلى 4,992.1 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 82.1 مليون دينار (9.9%) لتصل إلى 910.1 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، يلاحظ ما يلي:**
  - ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقدار 134.5 مليون دينار (10.9%) لتصـــل إلى 1,363.4 مليون دينار. وقد اســـتحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نســـبته 88.7% من إجمالي صادرات الملابس.
  - ارتفاع الصـــادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 36.2 مليون دينار (36.3%) لتصل إلى 135.9 مليون دينار. وقد اســـتحوذت أســـواق كل من الهند والســـعودية والإمارات على ما نسبته 91.2% من إجمالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال من عامي 2018 و2019، مليون دينار

	2018	2019	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,674.7**	**4,992.1**	**6.8**
الملابس	**1,228.9**	**1,363.4**	**10.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	1,079.3	1,210.0	12.1
منتجات دوائية وصيدلية	**446.8**	**435.7**	**-2.5**
السعودية	87.8	108.7	23.8
العراق	84.6	79.9	-5.6
الجزائر	50.1	37.7	-24.8
الولايات المتحدة الأمريكية	29.6	35.7	20.6
البوتاس	**384.4**	**419.1**	**9.0**
الصين	63.9	132.7	107.7
الهند	103.3	112.1	8.5
مصر	42.0	47.0	11.9
اندونيسيا	33.6	24.8	-26.2
الفوسفات	**261.8**	**265.0**	**1.2**
الهند	182.2	174.3	-4.3
اندونيسيا	58.5	68.3	16.8
الأسمدة	**192.9**	**194.9**	**1.0**
الهند	90.5	90.3	-0.2
العراق	22.2	14.2	-36.0
السودان	20.7	13.2	-36.2
الخضراوات	**226.4**	**184.2**	**-18.6**
السعودية	61.8	53.8	-12.9
الكويت	53.2	39.8	-25.2
الامارات	39.8	26.7	-32.9
حامض الفوسفوريك	**99.7**	**135.9**	**36.3**
الهند	90.4	103.3	14.3
السعودية	2.7	14.2	425.9
الإمارات	0.1	6.5	-
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**108.5**	**128.6**	**18.5**
العراق	59.2	71.1	20.1
السعودية	27.2	26.5	-2.6
ليبيا	2.5	6.7	168.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 34.7 مليون دينار (9.0%) لتصل إلى 419.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند ومصر وإندونيسيا على ما نسبته 75.5% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 20.1 مليون دينار (18.5%) لتصل إلى 128.6 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 81.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
عام 2019، بالمليون دينار

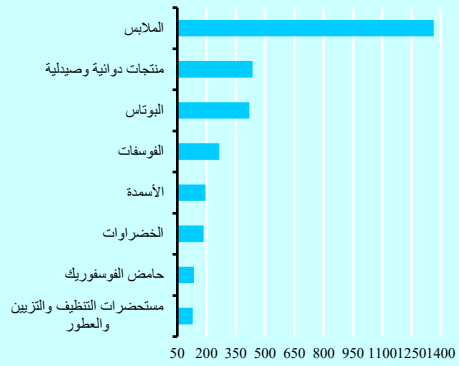

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية
عام 2019

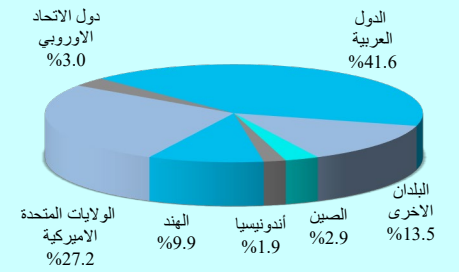

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 3.2 مليون دينار (1.2%) لتصل إلى 265.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 91.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 2.0 مليون دينار (1.0%)، لتصل إلى 194.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والعراق والسودان على ما نسبته 60.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والبوتاس والفوسفات والأسمدة والخضروات و"حامض الفوسفوريك" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال عام 2019 على ما نسبته 62.6% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 63.1% خلال عام 2018. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات والصين على ما نسبته 67.4% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2019 مقارنة مع 66.7% خلال عام 2018.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال عام 2019 بنسبة 4.8% لتصل إلى 13,729.1 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 0.9% خلال عام 2018.

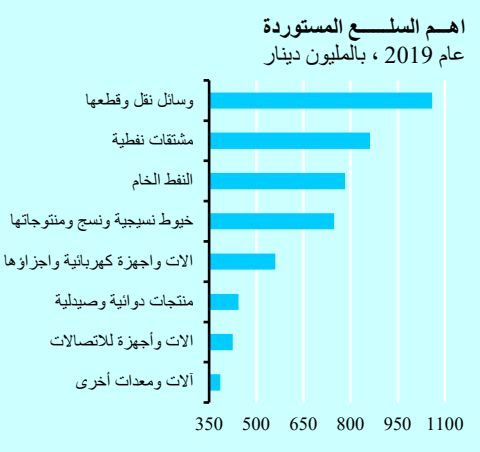

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 234.1 مليون دينار (18.1%)، لتصل إلى 1,059.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا وكوريا الجنوبية ما نسبته 65.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 190.0 مليون دينار (18.1%) لتصل الى 862.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والبحرين ما نسبته 91.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 93.7 مليون دينار (10.7%) لتصل إلى 782.1 مليون دينار، وذلك نتيجة لانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 2.1% وانخفاض أسعار النفط بنسبة 8.8% مقارنة مع عام 2018. هذا وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 100% من مستوردات المملكة من النفط الخام.
- انخفاض مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 13.5 مليون دينار، (3.0%)، لتصل إلى 443.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ما نسبته 32.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 79.1 مليون دينار (11.8%) لتصل إلى 748.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 77.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2018 و2019، مليون دينار

	2018	2019	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**14,420.0**	**13,729.1**	**-4.8**
وسائل النقل و قطعها	**1,293.2**	**1,059.1**	**-18.1**
الولايات المتحدة الامريكية	284.7	205.2	-27.9
اليابان	189.0	178.0	-5.8
المانيا	195.4	155.6	-20.4
كوريا الجنوبية	176.9	151.8	-14.2
مشتقات نفطية	**1,052.0**	**862.0**	**-18.1**
السعودية	506.5	492.0	-2.9
الهند	63.6	229.4	260.7
البحرين	50.7	65.9	30.0
النفط الخام	**875.8**	**782.1**	**-10.7**
السعودية	845.8	741.5	-12.3
العراق	0.0	40.6	-
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**668.9**	**748.0**	**11.8**
الصين	295.1	358.2	21.4
تايوان	164.5	166.1	1.0
تركيا	60.1	53.3	-11.3
آلات وأجهزه كهربائية وأجزاؤها	**515.1**	**560.4**	**8.8**
الصين	201.7	254.7	26.3
ايطاليا	31.4	43.4	38.2
المانيا	30.1	30.3	0.7
منتجات دوائية وصيدلية	**457.2**	**443.7**	**-3.0**
ألمانيا	62.9	61.2	-2.7
الولايات المتحدة الأمريكية	54.6	45.8	-16.1
فرنسا	44.0	36.9	-16.1
الات واجهزة للاتصالات	**422.5**	**424.8**	**0.5**
الصين	286.1	260.0	-9.1
فيتنام	66.8	85.2	27.5
الهند	20.6	40.2	95.1
الات ومعدات أخرى	**375.8**	**385.7**	**2.6**
الصين	119.7	151.7	26.7
إيطاليا	55.9	51.2	-8.4
ألمانيا	43.3	48.3	11.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 45.3 مليون دينار (8.8%)، لتصل إلى 560.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا والمانيا ما نسبته 58.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات ومعدات أخرى" بمقدار 9.9 مليون دينار (2.6%) لتصل الى 385.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا وألمانيا ما نسبته 65.1% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"آلات ومعدات أخرى"، على ما نسبته 38.4% من إجمالي المستوردات خلال عام 2019 مقابل ما نسبته 39.3% خلال عام 2018. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والهند والمانيا ومصر خلال عام 2019 على ما نسبته 57.7% من إجمالي المستوردات مقابل 52.8% خلال عام 2018.

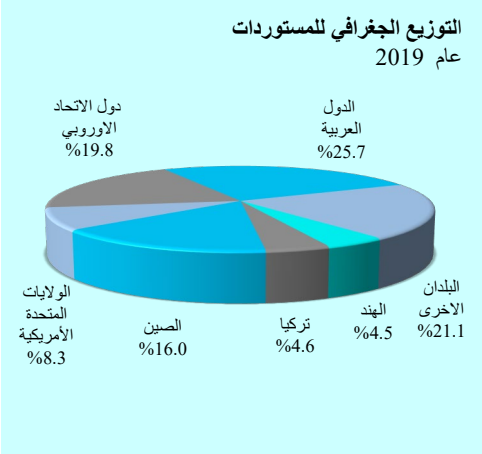

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الأول من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 28.4 مليون دينار (37.5%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 104.1 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بنسبة 9.9% لتصل الى 910.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2018.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الأول من عام 2019 انخفاضاً مقداره 154.3 مليون دينار (21.5%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 562.5 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة (12.2%) ليصل الى 7,826.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول من عام 2019 بنسبة 4.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 224.6 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد ارتفع اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 23.4 مليون دينار (0.9%) مقارنة مع عام 2018 ليبلغ 2,629.7 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 37.1 مليون دينار (11.4%) لتصل إلى 361.8 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 4.8 مليون دينار (6.3%) لتصل إلى 80.8 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 إلى ما يلي:

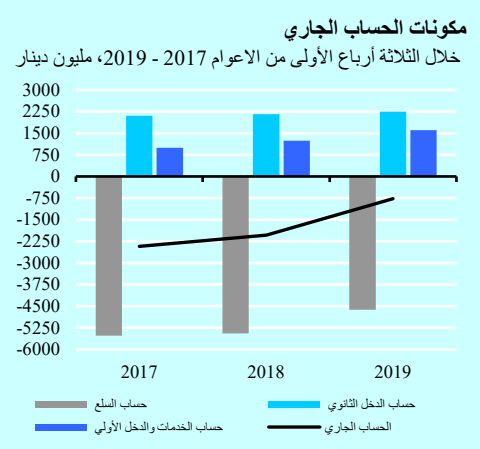

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 770.7 مليون دينار (3.4% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,039.0 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,087.4 مليون دينار (4.8% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 2,319.2 مليون دينار (10.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 820.0 مليون دينار (15.1%) ليصل إلى 4,626.9 مليون دينار مقابل 5,446.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - ارتفاع الوفر المسجل في صافي حساب الخدمات بمقدار 364.4 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018 ليبلغ 1,685.4 مليون دينار.
  - ارتفاع العجز المسجل في صافي حساب الدخل الاولي بمقدار 2.6 مليون دينار ليصل إلى 81.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع عجز بلغ 79.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 9.9 مليون دينار، وارتفاع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 7.3 مليون دينار.
  - ارتفاع صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 بمقدار 86.5 مليون دينار ليصل 2,252.6 مليون دينار مقابل وفر مقداره 2,166.1 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 36.5 مليون دينار ليبلغ نحو 316.7 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 50.0 مليون دينار ليصل إلى 1,935.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 تدفقاً للداخل بمقدار 23.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال الفترة المقابلة من عام 2018 والذي بلغ في حينها 18.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,258.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,371.6 خلال الفترة المقابلة من عام 2018، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 473.1 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 542.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة صافي تدفقاً للخارج مقداره 783.0 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 137.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,716.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 693.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 148.6 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,273.1 مليون دينار خلال الفترة المقابلة عام 2018.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى عام 2019 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,998.1 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2018 والبالغ 32,149.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى عام 2019 بمقدار 354.2 مليون دينار ليصل إلى 18,213.8 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي 428.6 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 127.7 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى عام 2019 بمقدار 1,202.7 مليون دينار ليصل إلى 51,211.9 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصـــيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 803.2 مليون دينار، ليبلغ 5,331.0 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 529.2 مليون دينار ليبلغ 25,460.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصـيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصـرفي بمقدار 520.8 مليون دينار لتبلغ 9,254.7 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 572.7 مليون دينار للبنوك المرخصة ، وانخفاضها بمقدار 51.9 مليون دينار للبنك المركزي).
  - ارتفاع رصـــيد القروض طويلة الأجل للقطاعات الأخرى بمقدار 256.1 مليون دينار ليصل إلى 2,052.4 مليون دينار.
  - ارتفاع رصـيد الإئتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 45.4 مليون دينار ليصل إلى 877.0 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 886.2 مليون دينار لتبلغ 7,116.1 مليون دينار.
  - انخفاض الرصـيد القائم لتسـهيلات صـندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 121.3 مليون دينار ليصل إلى 415.3 مليون دينار.